

خبراء قانون: تهديد ترامب بتدمير محطات الطاقة الإيرانية "جريمة حرب"



الأربعاء 8 أبريل 2026 09:20 م

مع اقتراب ساعة الصفر التي حددها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لاستهداف الجسور ومحطات الطاقة في إيران، عقب انتهاء المهلة لفتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة الدولية منتصف ليل الثلاثاء، وصف خبراء في القانون العسكري الإجراءات المرتقبة بأنها قد تشكل جريمة حرب

وقالت وكالة "أسوشيتد برس" إن تهديد ترامب كان واسع النطاق لدرجة أنه لم يأخذ في الاعتبار الضرر الذي يلحق بالمدنيين، مما دفع الديمقراطيين في الكونجرس وبعض مسؤولي الأمم المتحدة وخبراء القانون العسكري إلى القول بأن مثل هذه الضربات تعد انتهاكاً للقانون الدولي

مهاجمة البنية التحتية محظورة دولياً

وحذر ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش الاثنين من أن مهاجمة مثل هذه البنية التحتية محظورة بموجب القانون الدولي

وقال: "حتى لو تم اعتبار بنية تحتية مدنية محددة هدفاً عسكرياً، فسيظل الهجوم محظوراً إذا كان ينطوي على خطر "إلحاق ضرر عرضي المفرط بالمدنيين".

وقالت راشيل فانلاندينجهام، أستاذة القانون في كلية ساوث وسترن للقانون والتي عملت كقاضية عسكرية عامة في القوات الجوية الأمريكية، إن انقطاع الكهرباء عن المستشفيات ومحطات معالجة المياه سيؤدي إلى موت المدنيين على الأرجح

وأضافت المقدم المتقاعد: "ما يقوله ترامب هو: 'لا نهتم بالدقة، ولا نهتم بالتأثير على المدنيين، سنقوم فقط بتدمير كل قدرة إيران على توليد الطاقة'".

وتوقفت حركة الشحن في مضيق هرمز، الذي يمر عبره عادةً 20% من نפט العالم، بشكل شبه كامل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط واضطراب سوق الأسهم

وقال ترامب الاثنين إنه "غير قلق إطلاقاً" بشأن ارتكاب جرائم حرب، بينما يواصل تهديداته بالدمار وحذر من أن كل محطة طاقة "ستحترق وتنفجر ولن تُستخدم مرة أخرى". وأضاف: "أمل ألا أضطر إلى فعل ذلك".

وعندما طُلب منها التعليق حول تلك التصريحات، زعمت المتحدثة باسم البيت الأبيض آنا كيلي: "أن الشعب الإيراني يرحب بصوت القنابل لأنه يعني أن مضطهدهم يخسرون".

وكتبت كيلي في رسالة بريد إلكتروني: "لقد ارتكب النظام الإيراني انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد مواطنيه على مدى 47 عامًا، وقتل عشرات الآلاف من المتظاهرين في يناير الماضي، واستهدف المدنيين بشكل عشوائي في جميع أنحاء المنطقة من أجل التسبب في أكبر قدر ممكن من القتلى طوال هذا الصراع من الواضح أنه تهديد باتخاذ إجراءات غير قانونية".

ومع دخول الصراع شهره الثاني، صعد ترامب من تحذيراته بقصف البنية التحتية الإيرانية، بما فيها جزيرة خارك، التي تعتبر محورية في صناعة النفط الإيرانية، وخطط تحلية المياه التي توفر مياه الشرب

وفي منشور على موقع "ترث سوشيال" بتاريخ 30 مارس، حذر ترامب من أن الولايات المتحدة ستدمر "جميع محطات توليد الكهرباء وآبار النفط وجزيرة خارك (وربما جميع محطات تحلية المياه!)، والتي لم نقم "بلمسها" عمداً حتى الآن".

وفي يوم الأحد، هدد ترامب في منشور مليء بالشتائم بأن إيران ستواجه "يوم محطة الطاقة، ويوم الجسر، كل ذلك في يوم واحد"، مضيفاً: "ستعيشون في الجحيم" ما لم يُعاد فتح المضيق

عمل غير قانوني

وقال مايكل شميت، الأستاذ الفخري في كلية الحرب البحرية الأمريكية، وأستاذ القانون الدولي في جامعة ريدينج ببريطانيا: "هذا يبدو لي تهديداً واضحاً بعمل غير قانوني".

وأضاف أنه يمكن مهاجمة محطة توليد كهرباء بموجب قوانين النزاعات المسلحة إذا كانت تزود قاعدة عسكرية بالكهرباء بالإضافة إلى المدنيين. لكن يجب ألا يتسبب الهجوم في "إلحاق ضرر غير متناسب بالسكان المدنيين، وقد بذلت كل ما في وسعكم للحد من هذا الضرر".

وأشار شميت، الذي درّب قادة عسكريين إلى أن الضرر لا يشمل الإزعاج أو الخوف، ولكنه يعني المعاناة النفسية الشديدة أو الإصابة الجسدية أو المرض.

وأضاف شميت أنه ينبغي على القادة العسكريين النظر في البدائل، مثل استهداف محطة فرعية أو خطوط نقل الكهرباء التي تغذي القاعدة، قبل تدمير محطة توليد الطاقة بأكملها.

وتابع شميت: "إذا نظرت إلى العملية ووجدت أن لديك هدفاً عسكرياً مشروعاً، لكنها ستسبب ضرراً للمدنيين، وقلت لنفسك: "يا إلهي، هذا كثير جداً"، فعليك التوقف إذا كنت متردداً في إطلاق النار، فلا تطلق النار".

وسيلة ضغط

لكن السيناتور الجمهورية جوني إرنست من ولاية أيوا قالت إن ترامب "بالتأكيد لا" يهدد بارتكاب جريمة حرب عندما قال إنه قد يقصف البنية التحتية المدنية.

وزعمت أن البنية التحتية تستخدم أيضاً من قبل الجيش، و"إنها عملية مستمرة". وتابعت أثناء ترؤسها جلسة شكلية قصيرة لمجلس الشيوخ: "إذا كان بحاجة إلى وسيلة ضغط، فهو يستخدمها".

لكن السيناتور الديمقراطي كريس فان هولدين من ولاية ماريلاند، الذي كان موجوداً أيضاً في مبنى الكابيتول لحضور الجلسة القصيرة، قال إنها ستكون "جريمة حرب نموذجية".

وأضاف: "إذا استهدفت البنية التحتية المدنية للأغراض التي كان الرئيس يتحدث عنها، فمن الواضح أنها جريمة حرب".

وقال دوجاريك، المتحدث باسم الأمم المتحدة، إن مسألة ما إذا كانت الهجمات على البنية التحتية المدنية ستعتبر جرائم حرب يجب أن تحسمها المحكمة.

ومع ذلك، قالت كاثرين طومسون، الزميلة البارزة في دراسات الدفاع والسياسة الخارجية في معهد كاتو، وهو مركز أبحاث ليبرتاري، إن أي مسألة من المرجح أن تأتي من الكونجرس.

وأضافت أن التفكير بخلاف ذلك يعني الاعتقاد بأن الولايات المتحدة ستسمح بمحاسبة رئيسها من قبل كيانات أجنبية.

وتابعت: "هذه هي الحقيقة الدقيقة وغير المريحة بشأن القانون الدولي: إنه لا ينجح إلا إذا كانت الدول ذات السيادة على استعداد للتنازل عن سيادتها لهيئة أجنبية من أجل المساءلة".

لكن على الكونجرس أن يُقرّ بأن الرئيس قد تجاوز الحدّ وحينها، سيتعيّن على المجلسين اتخاذ إجراء، وبدعم كافٍ لتجاوز حق النقض الرئاسي، وهو احتمال مستبعد للغاية.

يبدو أن ترامب يتمتع أيضاً بحصانة قانونية واسعة بموجب حكم المحكمة العليا في القضية الجنائية قبل إعادة انتخابه، بحسب فالاندينجهام. كما يمكن للرئيس أن يمنح عفوًا استباقياً لكبار المسؤولين إذا لزم الأمر.

"إننا نقدم لهم هدية"

وقال فالاندينجهام إنه حتى لو كانت الضربات مبررة من الناحية الفنية بموجب قانون الحرب، فإن الضربات التي تلحق الضرر بالمدنيين قد تأتي بنتائج عكسية على الولايات المتحدة على المدى الطويل.

وأضاف: "هناك الكثير من العنف الذي لا يزال من الممكن تبريره باعتباره قانونيًا، لكن القانون قد يكون مروءًا إلى أي مدى أوصلنا ذلك في العراق؟ إلى أي مدى أوصلنا في أفغانستان؟ إلى أي مدى أوصلنا في فيتنام؟"

وأشار إلى أن خطاب ترامب يُنذر بنشر الخوف بين عامة الإيرانيين، ويُوحي بأن الولايات المتحدة لا تُبالي بسلامتهم وقد يستغل قادة البلاد هذا الخطاب كأداة دعائية لتأجيج المعارضة وتصعيدها، مما يُساهم في حرب أطول وأشد ضراوةً